

بقاسم : محمود عبيد السلام

وهكذا - عزيري الذي - فز -
لهذا الرأي الذي يبطل من
المحاكمة والمهانة أكثر من
النصار والمؤمنين .. ولكن بعض
الناس لا يؤمنون عليه ..
ويرون أن الإنسان يجب أن يكون
صاحب مبدأ لا يحيد عنه أبداً
حتى ولو عارضته الدنيا كلها .
وتنمك به ولكن النتيجة -
تكون .
وهذا هو الاسم علي بن أبي
طالب - كرم الله وجهه - عند
تولي الخلافة يقوم بحكم السلا
الذين أساءوا الحكم في السلا
عشان بن عفان .. وهو في عهده
هذا لم يعبأ بما يجرد عليه -
تعب .

وقد أتى الوقت السدي ل
يجوز فيه سلطة أن تعين على
سلطات أخرى وتلك ولتأمين
هبة المستور وتكثيف دعائه،
واجتهاد الخير الذي قصده
واضحه ٠٠ لا بد من اشراك
الشعب في الاعمال العامة -
اشتركا فعليا ، يقول كثيرا
من اضراره لتحمل لمسؤولية،
وتدق نغم الحياة المستورية -
واقامة المجلس للناس اجمعين -
على أن يجاورهم ولت يبتسم
هبات ومسامات تتلمذ ،
وتقوم بين ظهرانهم ، وتسعى
لراحتهم وتحقيق رغباتهم ،
وتأمين حاجاتهم ، وبذلك
يصل الحكم بالمحكوم -
وتقوم المودة والراحة ، والثقة
بين الناس اجمعين ، وتستقر
الحال على وجه يوجب الرضا،
ويخص على الوجه والاذهار
والزلي ويحقق للوطن ما يصبو
اليه من حرية وعزة ورفعة ،

الاحوال .
اما الفريق الثالث فيرى ان
الحزب الامثل هو في ابقاء
المجلس الوطني الاستشاري،
بعد اجراء تعديل دستوري على
صلاحياته ووظائفه ، بحيث
يمنح صلاحيات ووظائف المجلس
النيابي . وحجة هذا الفريق
ان الحكم النيابي لم يعد
عقيدة دينية لا تحتمل التغيير
او التعديل ، بل أصبح نوعا
من الحكم نقاش قيمته بمقدار
ما يعود على كثرة اهل البلاد
من فائدة ، وما يؤتى من شر .
والطرح ، وما يقدم من خدمات
اصلاحية ، ثم ان المجلس الوطني
الاستشاري في وضعه الحالي
يملك جميع صلاحيات المجلس
النيابي ، وله صلاحياته ، فيما
عدا الاقتراح على ثقة بالوزارة
واخيرا ادعو مخلصا انصار
الدستور وحماة الديمقراطية ان
يتبدروا هذه المسألة وان يضعوا
حدا لها ، ولا اسألو الى ان

وتعتمد الجبهة البرلمانية
تحتلها يصل إلى الخفاء
وإنما هذا الفريق بضرورة
العمل على بذل الجهود من
قبل قمع السلطات والعتبات
ذات العلاقة لانعاش هذه
المظاهر اللا دستورية الشاذة،
واعادة الحياة البرلمانية الكاملة
للبلاد ، وهذا لا يتم الا بقيام
مجلس النواب والعودة بالحيات
البرلمانية ومؤسساته المتعددة
الى حالها الطبيعي لزواله
فعلانياتها ونشاطاتها الدستورية
الطبيعية المعتادة ، ويؤثر
مطلبنا لسبب من هذا :
ان بقاء هذا الوضع الدستوري
على شكله الحالي قد جعل من
السلطة التنفيذية السلطة
الاولى المهمة على كافة
السلطات ، فهي قد أخذت
من السلطة التشريعية صلاحياتها
في التشريع ؛ ومن السلطة
القضائية بعض وظائفها ،
عندما حثت بعض قراراتها

أما القول بأننا عشنا في ظل هذا الدستور عيشاً سعيداً مرفحاً، وتمتكنّا به من السير في طريق الحياة الحرة الامنية، وكفنا الاشتراك العملي في ادارة شؤون البلد، والازدراء على وضع قوانينها ومراقبتها تنفيذها، وانه ترك في نفوسنا شعور الراحة والطمانينة الوثيقة على حاضر الامنة ومستقبلها، فذلك ما كان يجب ان يكون - ولكننا مضطرون - والاسف يحز في نفوسنا - ان نعلن بان ذلك لم يكن في الحدود التي كنا نطمح اليها، والتي كانت امنية ساكن الجنان المغفور له الملك طلال صاحب تفضل الاول في اصدار دستور ١٩٥٢ - وعله ذلك واضحة جلية وتعودد اعين عاقلين اثبتت

١ - فقدان التوازن المفروض وجوده بين سلطات الحكم

ومستقبله .
 فقد جاء الدستور والحق
 يقال كاحتث الانظمة السورية
 وهو دستور يكفل للارنيين
 جميع الحقوق ويضع على
 عاتقهم واجبات المواطنين
 الاحرار في الامم المتقدمة
 فللارنيون لدى القانون سواء
 حريتهم الشخصية مكفولة
 ولا يجوز القبض على احدهم
 ولا حبسه الا وفق احكام
 ولا ابعاده من ديار الملكة
 ولا حظر اقامته في جهة
 معينة ، و لا الزامه بالاقامة
 في جهة خاصة تالي الا احواله
 الميينة في القانون ، ولا تسبب
 له جريمة ، ولا توقع عليه
 عقوبة الا بناء على قانون
 سابق ، ولنزله حرمة ، والمكثية
 حرمة : امواله لا تصادر
 واسرار مراسلاته لا تنكس
 وحريته اعتقاده مطلقة
 حرمة : له مكفولة ومخاطبة

بها عند التطبيق
والجغرافية لا يمكن أن تؤثر
تأثيرا المرجوة إلا إذا قسوت
الأيمان بها ورسخ وتغلغ
حيثما إلى أعماق الشعب حيث
يصبح مقيدة ثابتة ٠٠ هذا
المقيدة وهذا الأيمان هم
خير مياح يضمن لهذا النظام
بقاء ويكمل له التقدم والرفق
ولا يمكن القول بأن هذا النظام
من أنظمة الحكم خير من ذلك
إذ من الواجب أن تستند
التاريخ المستوية
تقاليد كل شعب وعادات
وتاريخه ، حتى تكون متفقة
مع حالته الاجتماعية ، وبمبل
استعاده للثأرك في الشؤون
العامه ٠٠ وذلك قيل أن
يصلح من الأنظمة بلد ق
لا يصلح لبلد آخر - بل
ما يصلح منعا لبلد ما فـ
وقت من الأوقات قد لا يصلح
نفس هذا البلد في وقت أ

فإن النظام الدستوري الفرنسي كان قد بلغ في وقت ما حدا يقرب من الكمال من وجهته وهاتئذ تصوره ومبادئه الفقهية فوضت أحكامه واستقرت على ما نرى في ذلك النظام الانكليزي ومع ذلك فقد رأينا أن هذه النوع من أنظمة الحكم قد تخرج في انكلترا بينما هو فشل في فرنسا ، وكان من سبب تعييرها في النسخة الثانية ، إلى أن ديجولي فاصل أحوالها بالجمهورية الخامسة ، ومنه من هذه المقدمة بأن يوجوه بد من بلدان العالم ، رأى عن نظام حكمه ، قائمته بالطريقة التي يحكم بهه ونحن في الآلات قد ارتفعت الحياة النيابية نظاما اعتقنا عليها الخناج .

واعتقنا أن خلاصا فيهه وكبنا وتقدمنا منها .

نص دستورنا الارثني في مادة من مواد - على

المملكة العربية السعودية

الثلاث تنظيمية والسياسية والقانونية ومبدأ بقاعدة الفصل بين السلطات ، ومبدأ الفصل بين السلطات في تفسيره السلبي هو قاعدة من قواعد السياسة ، ومبدأ تعليمه الحكمك السياسية ، لأن العدل به يوفق كل سلطة عند حدوده بواسطة غيرها - بحث : ١٠ - تستطيع أية سلطة أن تسيّر استعمال سلطتها ، أو أن تستبدت بتلك السلطة - ومرجع ذلك إلى طابع الأمور ، أجمع المفكرين في مختلف العصور على أن السلطة المطلقة من شأها أن تفري بالسلطة استعمالها حتى قال - ١١ - السلطة المطلقة مفسدة مطلقة - وأن - السلطة تشبه ثوباً زرقاوس - ١٢ - عدم وجود قاعدة شعبية دستورية هي هيئة الناخبين تثبتت عنهما أكرهية متجانسة تحكم ، وأقلية هي الأخرى متجانسة ، تراوب وتعارض - ولقد أردت بهذه العجالة والشرح الموجز لمستورنا اطلع القاري الكريم - على بعض مواد دستورنا ذا العلاقة بحقوقه ومؤسسه الديمقراطية - ، حتى حسن لنا سوية الوصول إلى حلوس سليمة مقبولة - لوض

ضد الطعن أمام القضاء -
وعندما شكلت المحاكم
الإستثنائية ، وحين تخلشت
من رقابة البرلانية برباقها
الذاتية . وحين أصبحت
المسئولية الوزارية ، وهى
ركن وجوه مبدأ الفصل بين
السلطات غير موجودة بسبب
غياب البرلمان ، وحيثما وضعت
في يد تارئيس أعلى لسلطات
الدولة وحرية الدولة ، فيحل
للموكل واحد محل الحكومة
كلها والبرلمان كله والقضاء
بأكمله ونظائره كلها ، وتلك
الدولة وهذه الحكومة وهذه
السلطة تتكلم في جسم واحد
هو شخص الحاكم العسكري
بموجب قوانين وانظمة
الفاصل ٤ -
وخلاصة هذا الرأي ان
اصحابه يطالبون بإجراء
استخابات جديدة لجلس النواب
ولو كان في ذلك مخالفة
لقرارات مؤتمر الرضا ،
وحجتهم في ذلك ان مؤتمر
الرضا قد بين الخطب الاسود
من الخيط الأبيض .
وأما الفريق الثاني : فيفتقر
مع الفريق الاول من حيث
المبدأ ، الا انه يخالفه في
اجراء الانتخابات في النظره
الحاضر لتعدد اجرائها بسبب
الظروف القاهرة . ويرى حازم

المساءة - الذي يتصل بال ك
مواطن منا في هذه الايام
فانه لا يخفى على كل واحد
وان الاوضاع السياسية
الاربع ، تتنازعها أفكار و
متعمدة ، هي حيث رجب
السماحة وازدياد البرلمانية
بجانبهم وفي تطبيقهم
ويصور محور هذه الاحاديث
حول المجلس الوطني الاستشاري
الذي تنتهي منه في الشئ
القادم .. وهل يعاد تشكيل
مجده ؟ أم يصرف النظر
عن إعادة تشكيله
لاجراء انتخابات جديدة ؟
أذا مجلس النواب المأبى
اتخذ إجراء مثل
الانتخابات .. أو يعاد
المجلس الوطني الاستشاري

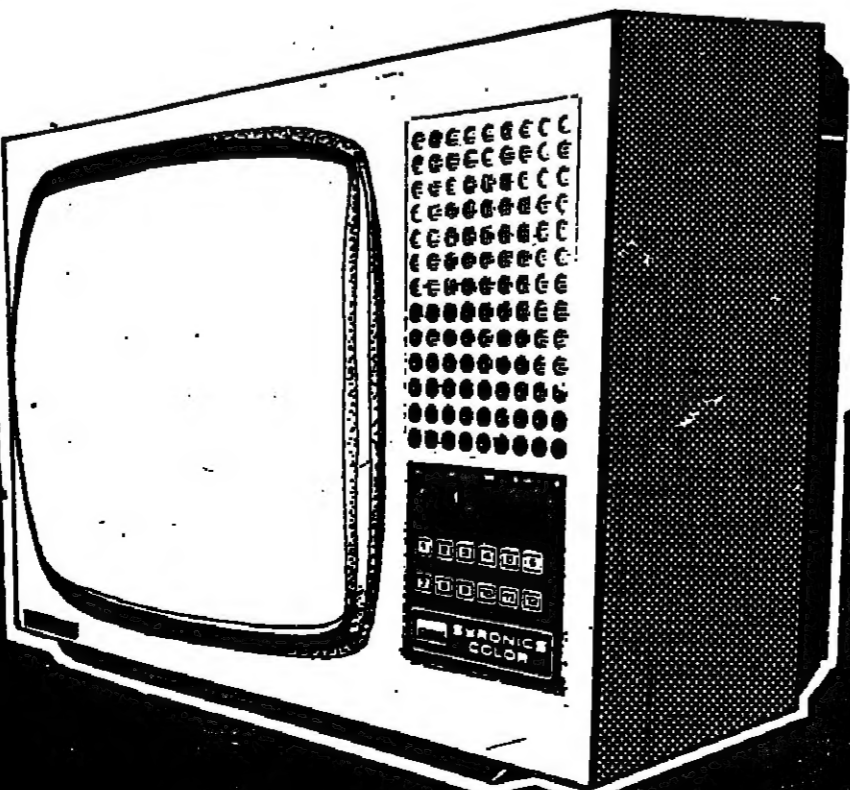
لهذه المشكلة إعادة الجلسة
النيابي السابق ٢٠ وذلك عند
الغناء الفناء التحصيل الفناء
جرى على الفقرة الرابعة من
المادة ٣ - من الدستور
والتي تنص - بالرغم مما هو
في الفقرتين ٢٤١ من هذا
المادة للملك أن يؤجل اجراء
الانتخاب العام اذا كانت هناك
ظروف القاهرة يرى معها مجلس
الوزراء بان اجراء الانتخابات
امر متعذر - فقبل هذا الالف
يعيد للمجلس النيابي السابق
الحق في تطبيق احكام الما
٧٣ - ١ - افاصل مجلس
جنوب فيجب اجراء الانتخاب
عام بحيث يجتمع المجلس
الجديد في ثورة غير عادية
بعد تاريخ الحل بأربعة اشهر

الببليوغرافيا تسهم
من المساهمة في التثقيف
السجل البشري من
بمعلومات عن انتاج
الببليوغرافيا وسيل
به وهي تمكن الباحث
عامل الشمول في ام
على تزويدها لاجم
عن انتاجك فياضر

ل المعرفة من جيل الى جيل وتمكن
العلمي عن طريق الاطلاع على
أثار ، زود جمعية المكتبات الاردنية
الفكري في عام ١٩٧٩ •

٢. و ٢٦ بوصة

- وضوح في الصورة
- نقاء وصفاء في اللون
- يعمل على النظامين بال وسيكام
- تمع بأحلى البرامج من خلاله
- باستعمال أشربة الفيديو



عمانتے - العبدی

هاتف: ۳۶.۱۶



